حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي

تقرير ربعي

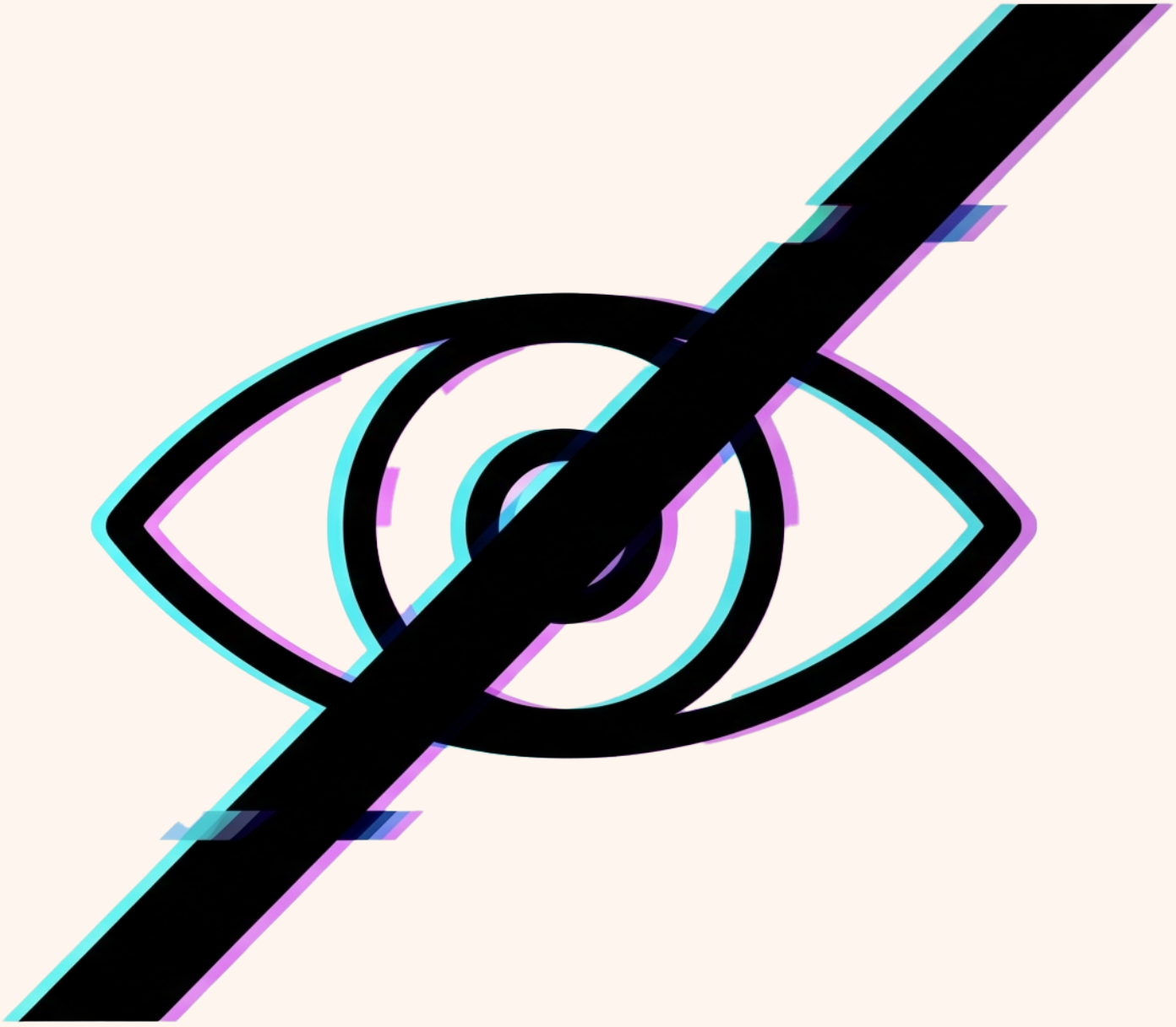

كانون الثاني
– آذار 2026

مقدّمة

يوثّق هذا التقرير أنماط الانتهاكات الرقمية التي طالت المحتوى الفلسطيني والمناصر للحقوق الفلسطينية خلال الربع الأول من عام 2026، في سياقٍ رقمي فلسطيني يتّسم بتسارع الأحداث السياسية وما لذلك من انعكاسات على الفضاء الرقمي.

تكشف المعطيات عن اتجاهٍ مقلق يتمثّل في التصاعد المستمر لخطاب الكراهية والتحريض، مقابل استمرار القيود المفروضة على المحتوى الفلسطيني عبر أدوات متعدّدة تشمل الحذف، والتقييد، وتقليل الوصولية. ولا يقتصر هذا الواقع على حالات فردية معزولة، بل يعكس بنية أوسع من الاختلال في تطبيق سياسات الإشراف على المحتوى لدى غالبية منصّات التواصل الاجتماعي.

كما يُظهر التقرير أنّ هذه الانتهاكات تستهدف، في المقام الأول، الأفراد الفاعلين في المجال العام - لا سيما الصحفيين، الناشطين، وصنّاع المحتوى - إلى جانب المؤسسات الإعلامية والمجتمعية، ما يشير إلى تأثير مباشر على نشر الرواية الفلسطينية وعلى إمكانيات المشاركة الرقمية بشكلٍ آمن.

وعلى صعيدٍ آخر، يبرز الانتشار الواسع لخطاب العنف والكراهية بلغاتٍ متعددة، خاصة اللغة العبرية، في ظل استجابة محدودة أو غير متّسقة من قبل المنصات.

يستند هذا التقرير إلى بيانات التوثيق والرصد التي جمعها مركز حملة من خلال مرصد انتهاكات الحقوق الرقمية - حُر، ويهدف إلى تقديم قراءة تحليلية للاتجاهات الرقمية خلال الفترة المشمولة، بما يدعم جهود المناصرة، ويعزز من فهم ديناميات الانتهاكات، ويدفع نحو تطوير سياسات أكثر عدالة وفعّالية في حماية الحقوق الرقمية.

الانتهاكات

واصلت شركات التواصل الاجتماعي قمع الرواية والمحتوى الفلسطيني خلال الربع الأول من العام، حيث وثّق مركز حملة ما مجموعه 908 انتهاكات رقمية خلال هذه الفترة. ويتوزّع هذا العدد إلى قسمين رئيسيين: انتهاكات مرتبطة بالرقابة، وبلغت 85 حالة، ومحتوى عنيف شكّل الغالبية بواقع 823 حالة.

توزيع الانتهاكات حسب نوع الانتهاك

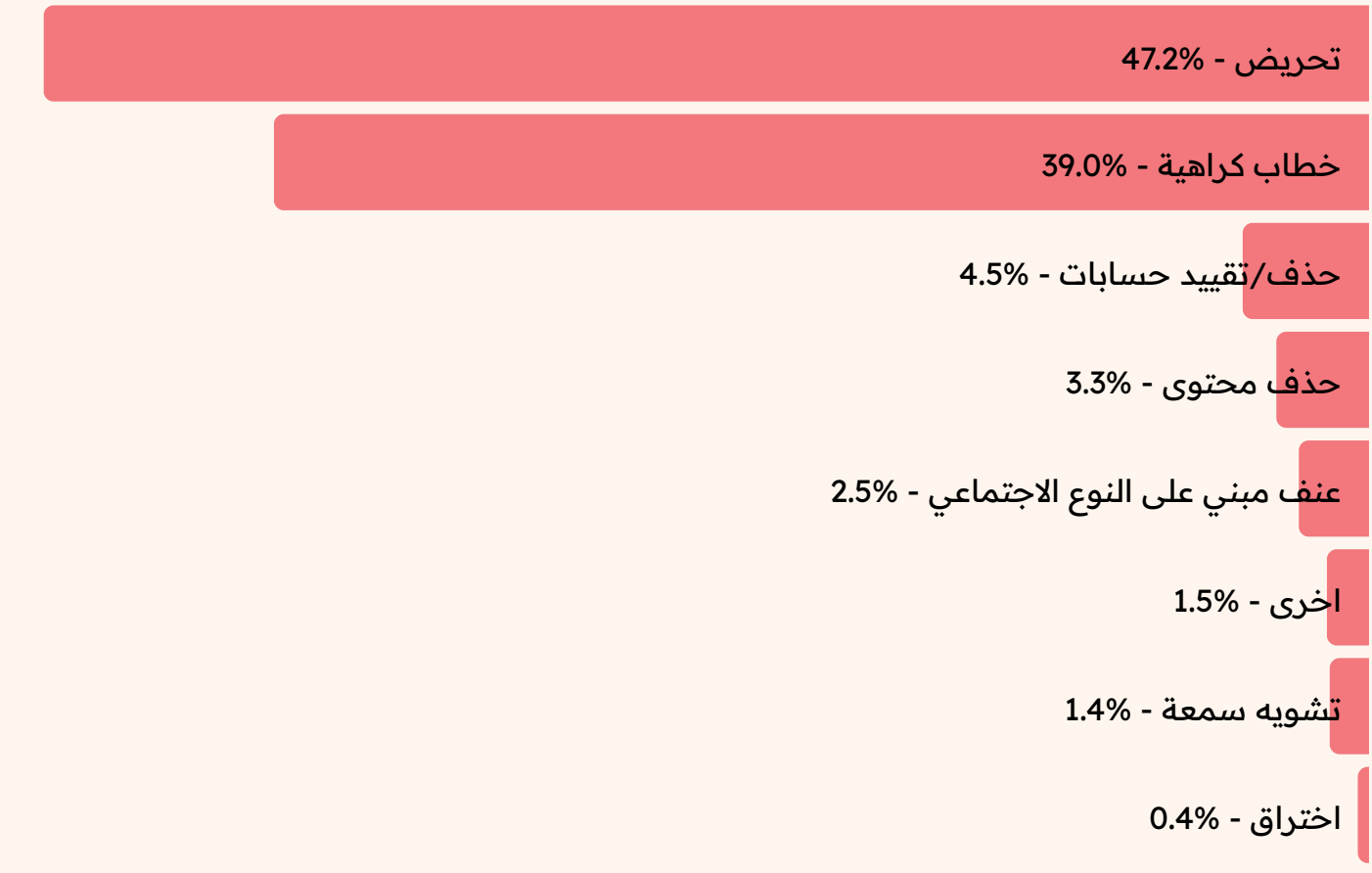

تشير هذه المعطيات إلى أنّ الانتهاكات الرقمية بحقّ المحتوى والمستخدم الفلسطيني لا تقتصر على الحذف والتقييد، بل تتجلّى بشكلٍ أكبر في عدم اتخاذ إجراءات بحقّ الانتشار الواسع للمحتوى العنيف، الذي يشكّل الغالبية الساحقة من الحالات الموثقة. ويعكس ذلك بيئة رقمية غير متوازنة، حيث يتصاعد خطاب العنف والكراهية في مقابل استمرار أشكال الرقابة، ما ينعكس بالضرورة على شكل رقابة ذاتية والخوف من المشاركة في النقاشات السياسية رقميًا.

توزيع الانتهاكات حسب الأشهر

تشير البيانات إلى أن وتيرة الانتهاكات الرقمية بقيت مستقرة طوال الربع الأول من العام ولم تسجّل أي تراجع، دون وجود مؤشرات على الانخفاض. ويعكس ذلك استمرار منصات التواصل الاجتماعي في اتباع النهج والسياسات ذاتها، في تعاملها مع المحتوى الرقمي الفلسطيني.

توزيع الانتهاكات حسب المنصات

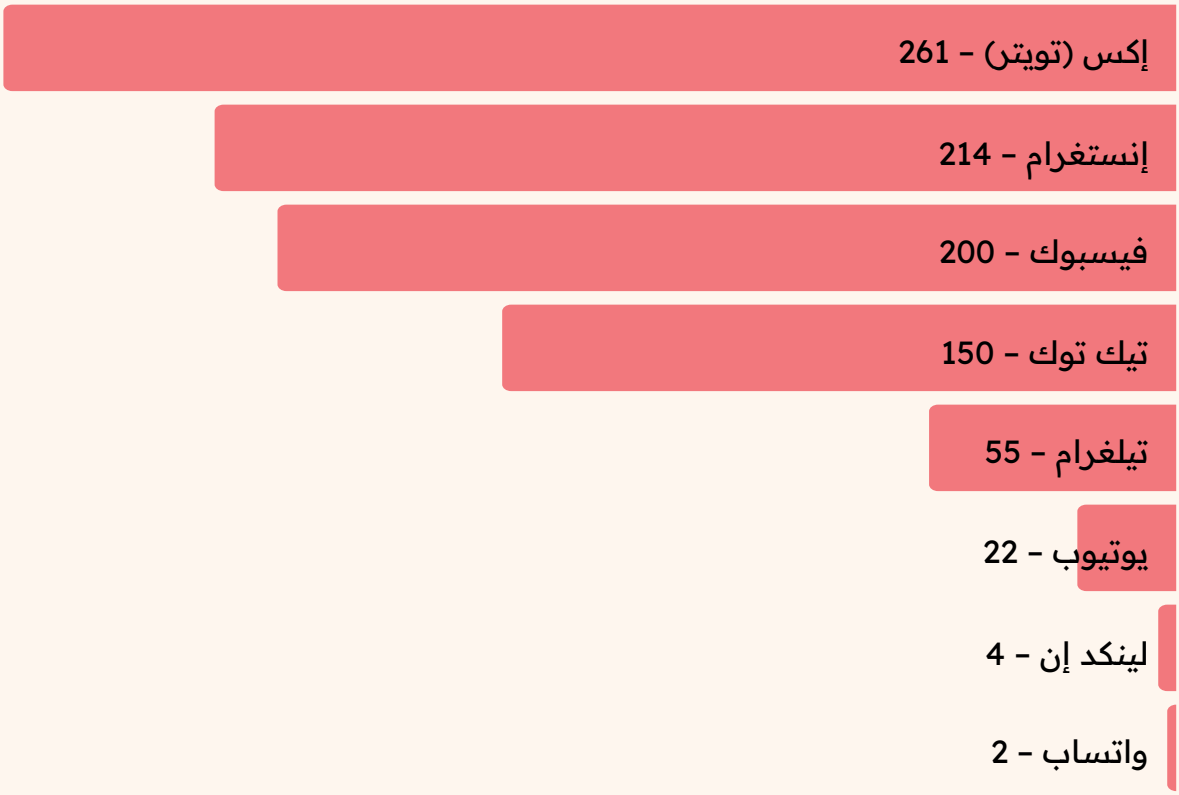

تشير البيانات إلى أنّ منصّة إكس سجّلت العدد الأعلى من الانتهاكات الرقمية خلال الربع الأول من عام 2026 بواقع 261 حالة، وكانت جميعها مرتبطة بانتشار محتوى عنيف ضد الفلسطينيين. كما سجّلت منصتا فيسبوك وإنستغرام معًا 414 حالة، أي حوالي 45.6٪ من مجمل الانتهاكات الرقمية الموثقة، وشملت حذف وتقييد المحتوى إلى جانب انتشار محتوى عنيف، ما يعكس استمرار التحديات المرتبطة بسياسات الإشراف على المحتوى والتعامل غير المتوازن مع الانتهاكات الرقمية.

توزيع الأفعال حسب نوع الحذف/التقييد

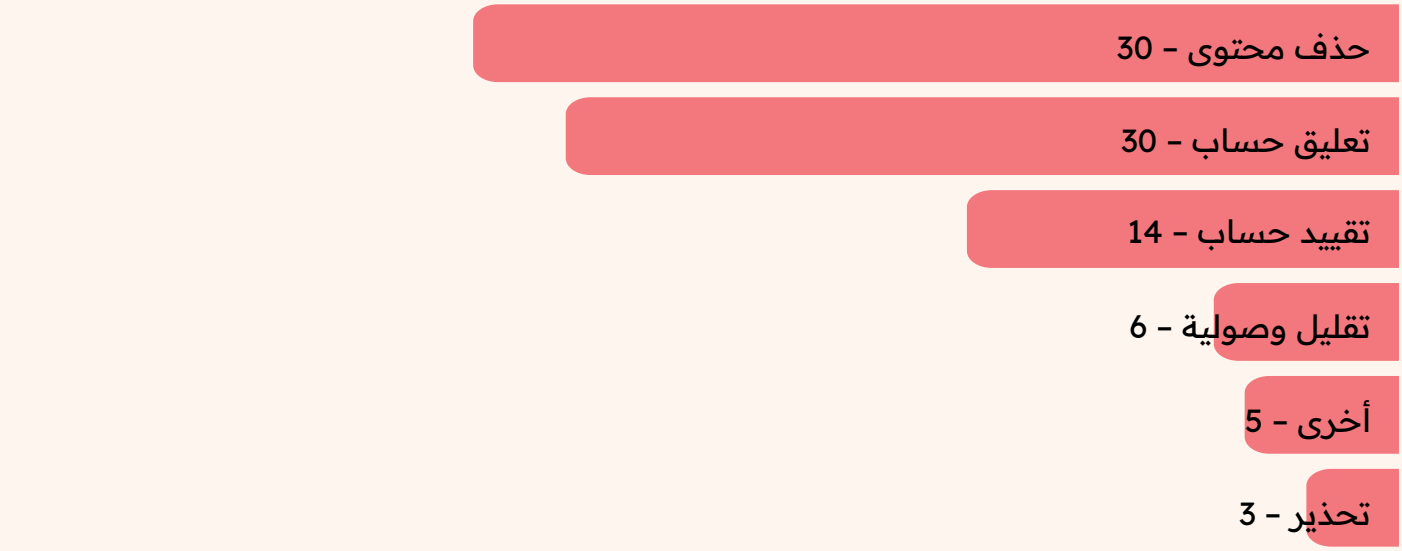

يعكس هذا التنوع في الإجراءات إلى اعتماد المنصات على منظومة رقابية متعددة المستويات في إدارة المحتوى، لا تقتصر على إجراءات الإزالة المباشرة، بل تمتد لتشمل أدوات أقل شفافية مثل تقليل الوصول وإضعاف الانتشار. ومن الملفت أنّ نسبة تعليق الحسابات مرتفعة، على الرغم من أنّ إزالة حساب بشكلٍ تام من المفترض أن يكون آخر إجراء تلجأ له المنصات بحقّ المحتوى التي تصنّفه على أنّه مخالف.

توزيع الأفعال حسب نوع الحذف/التقييد

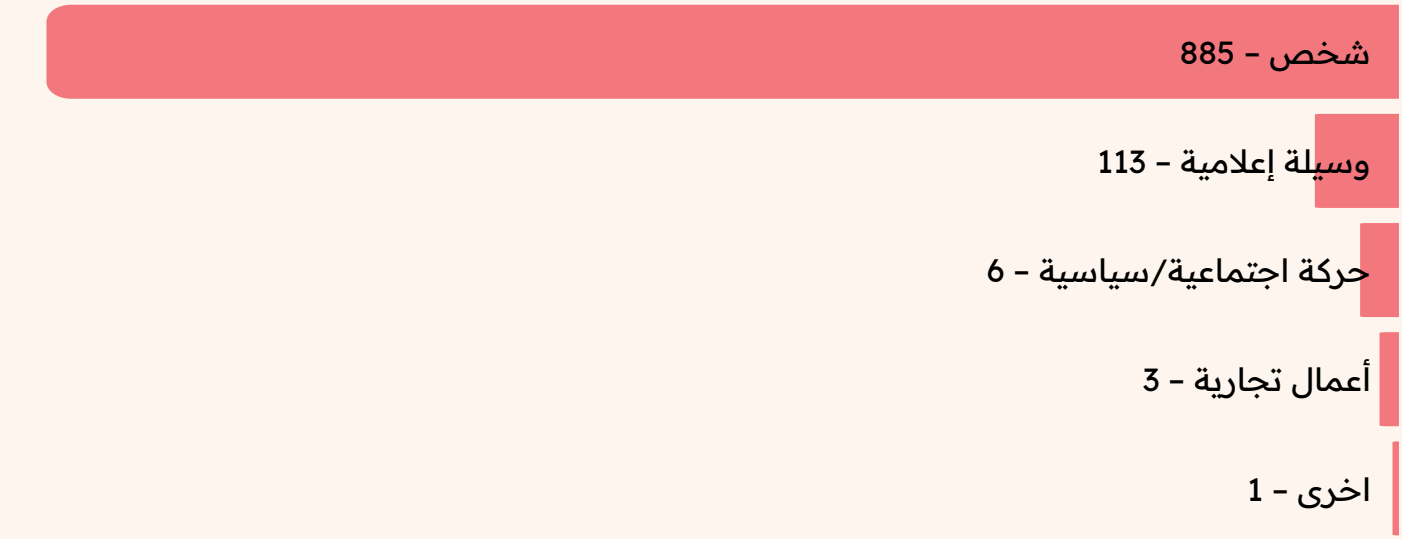

تركّز العديد من الانتهاكات على منصات التواصل الاجتماعي بشكلٍ رئيسي على الأفراد، لا سيما أن كثيرًا من خطاب العنف والكراهية موجّه ضد الفلسطينيين ككل. ومع ذلك، تُظهر البيانات أن الانتهاكات الموجّهة إلى وسائل الإعلام والحركات الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن الأعمال التجارية والجهات الأخرى، لا تزال حاضرة بشكلٍ واضح، مما يؤكد الطبيعة الشاملة والمتعددة .الأبعاد لهذه الانتهاكات الرقمية

توزيع الانتهاكات حسب صنف الضحية[1]

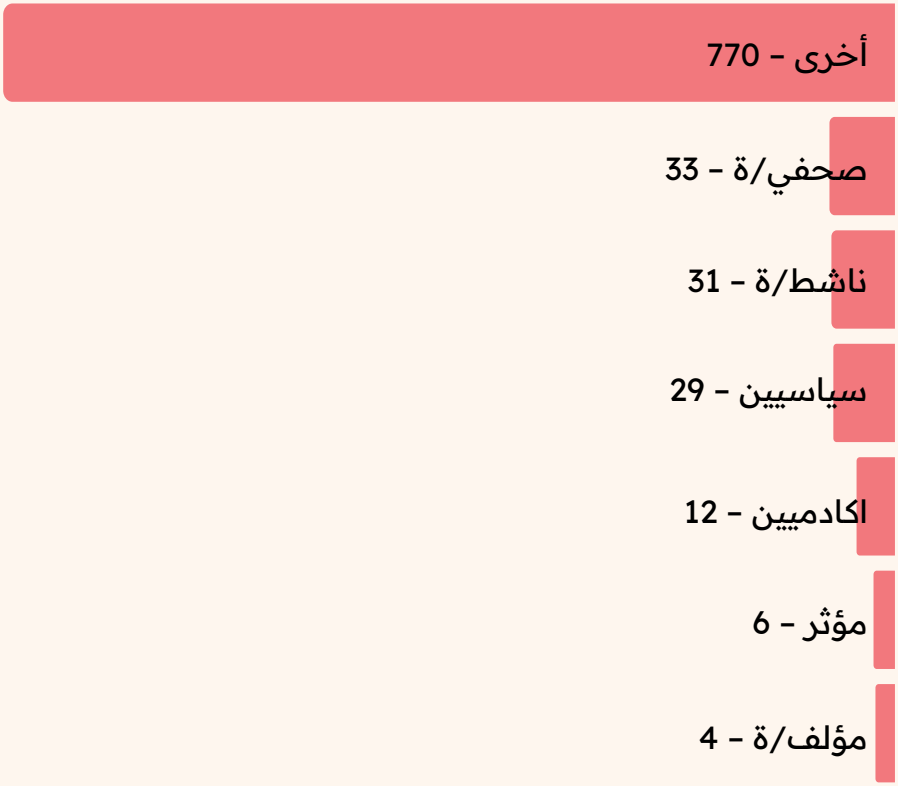

يتضّح أنّ الأفراد الأكثر نشاطًا على منصات التواصل الاجتماعي مثل الصحفيين والنشطاء والسياسيين وصنّاع المحتوى من الفئات الأكثر استهدافًا بحكم كثافة نشاطهم على منصات التواصل الاجتماعي.

تصنيف الضحايا حسب نوع الحساب على منصات التواصل

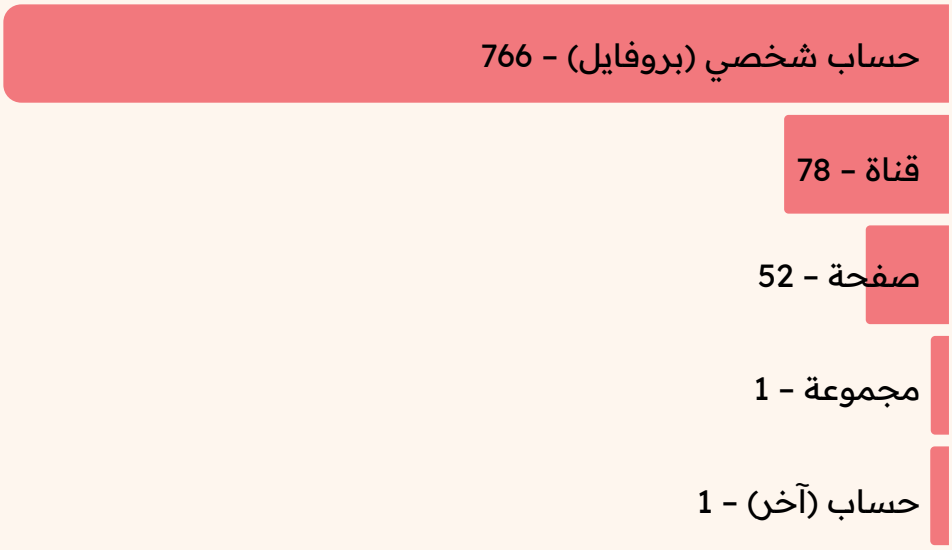

انعكاسًا إلى أنّ النسبة الأكبر من المستخدمين المستهدفين هم أفراد، فإنّ الحسابات الشخصية (بروفايل) على رأس قائمة أنواع الحسابات المستهدفة، تليها القنوات والصفحات والمجموعات.

[1] قد يحمل الشخص أكثر من صفة في ذات الوقت، مثلًا ناشط/ة سياسي/ة وصحفي/ة، ولذلك فإنّ الصفات أكثر من أعداد الأشخاص المتأثرين/ات1

خاتمة

تُظهر بيانات الربع الأول من عام 2026 تصاعدًا ملحوظًا في خطاب الكراهية والتحريض على المنصات الرقمية، بالتوازي مع استمرار فرض قيود على المحتوى الفلسطيني عبر أدوات رقابية متعددة. ولا يبدو هذا التوازي عرضيًا، بل يعكس نمطًا مستمرًا يثير تساؤلات حول توازن سياسات الإشراف على المحتوى.

كما تكشف المعطيات عن اختلال واضح في تطبيق هذه السياسات، سواء من حيث الاتساق أو الشفافية أو المساءلة، حيث تتفاوت استجابات المنصات بشكل ملحوظ، وتغيب المعايير الموحدة في التعامل مع الانتهاكات. ويبرز في هذا السياق الاعتماد المتزايد على أدوات رقابية غير مباشرة، مثل تقليل الوصول، والتي تقيّد انتشار المحتوى دون وضوح كافٍ أو إمكانية فعالة للطعن أو المراجعة.

في الوقت ذاته، يتركّز الاستهداف بشكلٍ أساسي على الأفراد، لا سيما الصحفيين والناشطين والسياسيين، ما ينعكس سلبًا على طبيعة المشاركة الرقمية، ويساهم في ترسيخ بيئة ردع ذاتي تحدّ من حرية التعبير وتضعف تداول الرواية الفلسطينية في الفضاء العام.

وعلى صعيد موازٍ، يستمر انتشار خطاب العنف والكراهية، بما في ذلك باللغة العبرية، دون اتخاذ إجراءات رادعة كافية أو متكافئة، ما يعمّق الفجوة في الحماية ويكرّس بيئة رقمية غير متوازنة. وتؤكد هذه المؤشرات مجتمعة أن إدارة المحتوى لم تعد مسألة تقنية بحتة، بل قضية حقوقية تتطلب مراجعة جادة وشاملة لضمان حماية الحقوق الرقمية، وعلى رأسها حرية التعبير والوصول إلى المعلومات.

حملة – المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

تواصلوا معنا:
البريد الإلكتروني : info@7amleh.org
الموقع الإلكتروني : www.7amleh.org

تابعونا على وسائل التواصل الاجتماعي